

القدس: من العهدة العمرية إلى قمة كامب ديفيد الثانية^(١)

أ.د. وليد الخالدي^(٢)

لا بد اليوم ومستقبلاً لأي تفاوض، أو لأي تقويم لوضع القدس ومصيرها من أن ينطلق بعد الآن من حيث انتهت محادثات كامب ديفيد الأخيرة، وذلك لسببين اثنين: أولهما: لأول مرة منذ أن تبنت واشنطن مشروع التقسيم سنة ١٩٤٧م الذي تضمن حلاً تفصيلياً لقضية القدس على أساس كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لوصاية دولية، تكشف واشنطن القناع على مستوى رئيسها عن تصور تفصيلي جديد، بديل لما ترتئيه حلاً عادلاً لقضية القدس. الآخر: لأول مرة منذ احتلالها للقدس الشرقية سنة ١٩٦٧م، تخرج إسرائيل على مستوى رئيس الحكومة، وبحضور الرئيس الأميركي عن عموميات شعاراتها عن القدس لتكشف القناع عن تصور تفصيلي لما تراه أقصى ما يمكن أن ترتضيه حلاً عادلاً لقضية القدس.

(١) دراسة أعدها المؤلف بالعربية، واستخدم مقاطع منها في محاضرات ألقاها في كل من فاس (المغرب) وعمّان ودمشق، خلال تشرين الثاني/ نوفمبر، وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠م.

(٢) أستاذ للعلوم السياسية، شارك في التدريس في جامعة أكسفورد والجامعة الأمريكية في بيروت وهارفرد. يعمل أمين سر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، وباحثاً في مركز دراسات الشرق الأوسط. له عدد من المؤلفات باللغتين العربية والإنجليزية.

لن أتطرق الآن لما جرى في كامب ديفيد، وسيأتي الحديث عن ذلك لاحقاً، وسأقصر ملحوظاتي على خلفيات ما أعده أهم القضايا التي أثّرت في كامب ديفيد وهي القدس.

استحوذت الأماكن المقدسة، وخصوصاً المسيحية منها على اهتمام حكام القدس طوال العهود الإسلامية السابقة للانتداب البريطاني، منذ أن تسلم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه المدينة من البيزنطيين سنة ٦٣٧م.

أرسى عمر بن الخطاب لمن خلفه قواعد التعامل مع المسيحيين في القدس وبقية الأمصار، في عهده الشهيرة على أساس "الأمان لأنفسهم وأموالهم، وكنائسهم، وصلبانهم... فلا تسكن كنائسهم، ولا تهدم، ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صلبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم"^(٣).

واقترف صلاح الدين، والفتح سليم العثماني أثر عمر في المحافظة على هذه القواعد، حتى إن الأخير عند دخوله القدس سنة ١٥١٦ م، عرضت عليه وثيقة العهدة، فوضعها على رأسه احتراماً^(٤).

ولم يكن الخلاف في العهود الإسلامية بشأن الأماكن المقدسة في القدس خلافاً بين السلطة الحاكمة والجوالي المسيحية، ولا بين هذه السلطة والجالية اليهودية، بل كان بين الجوالي المسيحية ذاتها، الأورثوذكسية منها واللاتينية. واشتد هذا الخلاف خلال القرن التاسع عشر مع تعاظم التنافس بين الدول الأوروبية الكبرى، إذ غدا أحد أسباب اندلاع حرب القرم سنة ١٨٥٤م^(٥).

(٣) عارف العارف، "المفصل في تاريخ القدس" (القدس: مكتبة الأندلس، ١٩٦١)، ص ٩١.

(٤) F.E. Peters, Jerusalem (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1985) p. 479 ff.

(٥) J.A.R. Marriott, The Eastern Question : A Study in European Diplomacy (Oxford, 1951), p. 142 .

وكان دور السلطة الإسلامية الحاكمة طول تلك القرون دور الحكم بين الكنائس المسيحية المتنازعة على حقوقها في الأماكن المقدسة، وأدت السلطة الإسلامية دورها بالإشراف على نظام اصطلاح على تسميته الستاتوكو "الحالة الراهنة". والستاتوكو عبارة عن مجموعة أعراف، وتقاليد، وحقوق، تراكتت برضا الكنائس المحلية والدول الأوروبية الراعية واعترافها، أدارتها السلطة الإسلامية لضبط الخلاف بشأن الأماكن المقدسة المسيحية.

أمّا اليهود فلم يكن هناك خلاف تاريخي قبل الانتداب البريطاني بينهم وبين السلطة الإسلامية في شأن الأماكن اليهودية المقدسة، أو في شأن وجودهم في القدس أصلاً. فالذين طردوهم من القدس هم الرومان، ثم البيزنطيون، وقد حوّل البيزنطيون موقع هيكل سليمان - عليه السلام - المعتقد إلى مزبلة لقاذوراتهم^(٦). والذي أعاد اليهود إلى القدس هو الفتح العمري^(٧)، والذي ذبح اليهود (والمسلمين) في القدس حتى وصلت الدماء ركب الخيل هم الصليبيون الإفرنج^(٨)، والذي أعاد اليهود ثانية إلى القدس هو صلاح الدين^(٩)، والذي رعاهم طوال العهود التالية وأذن لهم بزيارة حائط البراق الذي يعدونه حائط المبكى هو الإسلام.

ويشكل حائط المبكى في أسفله جزءاً من الحائط الغربي المحيط بالحرم الشريف، ويعد اليهود هذا الجزء من بقايا الباحة التي احتوت على الهيكل الثالث^(١٠) الذي بناه الملك اليهودي هيرودوس المعين من

(6) Peters, op. cit., p. 187.

(7) Ibid., p. 186.

(8) Sir Steven Runciman, A History of the Crusades (Cambridge: Cambridge University Press, 1951), vol. I, p. 118 ff.

(9) Mustafa A. Hiyari, Crusader Jerusalem, in K.J. Asale, ed., Jerusalem in History (New York, 1990), p. 170.

(10) Harpers Biblical Dictionary (San Francisco, 1985), p. 1028.

قبل الرومان، وهو ليس من بقايا هيكل سليمان. وكان الانتهاء من بناء الهيكل نحو سنة ٤٠ للميلاد.

وعليه فالحائط ليس جزءاً من الهيكل الأول أي هيكل سليمان، ولا من الهيكل الثاني الذي بني محل هيكل سليمان وآل إلى الخراب في القرن الأول قبل الميلاد، وإنما يعد الأثر المرئي الوحيد الباقي والمتصل ولو بصورة غير مباشرة بهيكل سليمان، وهو على كل حال في نظر اليهود مبارك بالحضرة الإلهية^(١١) التي لا تغيب عن هيكل سليمان، وإن كانوا يعتقدون أن بقاياها تقع في مكان مجهول تحت باحة الحرم الشريف.

ويشكل حائط المبكى جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف؛ لأنه جزء من حائطه الغربي، ويطلق الإسلام عليه اسم البراق، لكونه مرتبط البراق الذي أسرى برسول الله ﷺ إلى القدس داخل الحائط من ناحية الحرم. وعلى الرغم من قداسة الحائط في نظر الإسلام، فقد سُمح لليهود المتدينين بزيارته - كما أسلفنا - بشرط أن تكون الصلاة عنده فردية، وألا تجلب إليه أدوات الصلاة الجماعية المستعملة في الكنيس كالمقاعد والستائر والخزائن^(١٢).

وفي سنة ١١٩٣ م وقف الأفضل بن صلاح الدين الأرض الواقعة أمام الحائط لجهات البر^(١٣). وفي سنة ١٣٢٠ م وقف أحد حفدة أبي مدين الغوث التلمساني حياً بأكمله تجاه الحائط على الحجاج المغاربة الزائرين المجاورين^(١٤).

(١١) " الحق العربي في حائط المبكى في القدس "، تقديم وليد الخالدي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨م)، ص ٣٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٩ وما بعدها.

(13) Hiyari, op.cit., p. 168.

(١٤) أبو مدين هو شعيب بن الحسين الأندلسي الولي الغوث القطب، مولده سنة ١١٢٦م في بلدة كنتيلانا من أعمال إشبيلية في الأندلس، ووفاته سنة ١١٩٧م في تلمسان حيث دفن في العباد خارجها. وقد أورد بيترز ترجمة بالإنكليزية لحجة =

ورثت بريطانيا هذا الوضع عند توليها الانتداب، والتزمت بموجب صك الانتداب ذاته بتطبيق الستاتوكو القائم في الأماكن المقدسة كافة^(١٥). غير أن الانتداب أحدث انقلاباً جذرياً سياسياً ونفسياً بين اليهود، الأمر الذي حفز القيادات الدينية والعلمانية اليهودية على المطالبة بحقوق عند حائط المبكى لم يمنحهم إياها الستاتوكو. ودخل الحزب اليميني التصحيحي المعارض (حزب جابوتسكي) في عشرينات القرن الماضي الحلبة ليزايد على القيادة العمالية والوسطية، وأخذت القيادات الدينية تحاول تغيير الستاتوكو بإدخال أدوات الصلاة الجماعية عند الحائط. ووزعت منشورات تظهر هيكل سليمان قائماً مكان مسجد قبة الصخرة، فهاجت المشاعر الفلسطينية، وتعاضمت المخاوف لدى قيام الميليشيا التصحيحية بعرض مسلح عند الحائط، رفعت خلاله الأعلام الصهيونية، فكان الانفجار الجماهيري في آب/ أغسطس ١٩٢٩م، الذي عرف بثورة البراق، والذي أودى بحياة المئات من اليهود والعرب^(١٦).

تألفت نتيجة هذه الثورة لجنة تحقيق دولية ثلاثية من قبل عصابة الأمم، قوامها: وزير أسوجي سابق، ورئيس محكمة العدل

= الوقف هذه في:

Peters, op.cit., p. 394;

انظر أيضاً:

G. Marcais, Abu Madyan, Encyclopaedia of Islam, new ed. (Leiden, 1954), vol. I, p. 138.

(١٥) انظر المواد ١٢-١٦ من صك الانتداب في: " الحق العربي في حائط المبكى...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩-٣٠.

(١٦) بشأن رواية شاهد عيان، وهو صحفي أمريكي، انظر:

Vincent Sheean, Holy Land 1929, in Personal History (New York : Doubleday, Doran and Co., 1935) in Walid Khalidi, ed., From Haven to Conquest (Beirut : Institute for Palestine Studies, 1971; Washington, D.C., 1987), p. 289 ff.

السويسرية، وعضو برلمان هولندي^(١٧). وأدرك الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني أن الأمر أكبر منه ومن طاقات الفلسطينيين وحدهم. فحشد للمثول أمام اللجنة رهطاً من كبار الخبراء والعلماء العرب والمسلمين، نذكر منهم: فخري البارودي، وفايز الخوري من سورية، وأحمد زكي باشا، ومحمد علي علوبة باشا من مصر، وصلاح الدين بيهم، والدكتور أسد رستم من لبنان، ومزاحم الباجه جي من العراق، وأحمد باشا الطراونة من شرق الأردن، ومحمد علي من الهند، ورضا توفيق من تركيا، ومهدي مشكي من إيران، وهلال محمد بن طاهر من المغرب، والشيخ عبدالغفور من أفغانستان، وأبو بكر الأشعري من إندونيسيا^(١٨).

أجمع هؤلاء أمام اللجنة على أن المرجعية في الادعاءات والحقوق في الأماكن المقدسة الإسلامية إنما تعود حصراً إلى الهيئات الإسلامية الشرعية، ولا حق لأطراف غيرها أن تتنظر فيها أو تبت فيها. كما بينوا بالوثائق التي أظهروها أن لا أساس لمطالب اليهود في الستاتوكو^(١٩).

أمّا مطالب اليهود فإنهم لم يدعوا ملكية الحائط بل أقروا بأنه وقف إسلامي، ولكنهم رأوا أن الحائط من صنف الأملاك الربانية، ولا يمكن عده ملكاً بحسب المعنى المفهوم لهذه الكلمة^(٢٠)، وطالبوا بالاعتراف بقداسة الحائط لليهود العالم، وبوجوب خضوع إدارته لرئاسة الحاخامات في فلسطين، بإشراف رئاسة الحاخامات في العالم. وطالبوا كذلك بحقوقهم في ممارسة طقوسهم عند الحائط دون

(١٧) " الحق العربي في حائط المبكى ... "، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١؛ انظر أيضاً: محمد عزة دروزة، " مذكرات " (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، المجلد الأول، ص ٦٩٢ وما بعدها.

(١٩) " الحق العربي في حائط المبكى ... "، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ وما بعدها.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.

مداخلة أو ممانعة، وبإخلاء أملاك وقف المغاربة، ونقل سكانه إلى مكان آخر من القدس^(٢١). وجدير بالذكر أن اليهود لم يتطرقوا في حينه - لا من قريب ولا من بعيد - إلى أي ادعاءات بحقوق لهم في الحرم الشريف ذاته.

لم تدعن اللجنة الدولية لمطالب اليهود، وأكدت أن ملكية حائط البراق تعود إلى المسلمين وحدهم، وأنه وقف إسلامي لكونه جزءاً لا يتجزأ من حائط الحرم الشريف الغربي. كما أقرت أن لليهود حرية الزيارة والصلاة الفردية بحسب الستاتوكو، وحددت الأدوات التي يجوز لهم جلبها في مناسبات معينة من دون أن يعطيهم ذلك أي حق عيني في الحائط. وحرمت التظاهرات السياسية عنده، بما في ذلك النفخ في الشوفر، وبذلك تكون اللجنة قد أكدت سرديات الستاتوكو العتيد^(٢٢). واستقر الوضع على هذا الأساس إلى حرب ١٩٤٨م.

بتدفق موجات الهجرة الجماعية اليهودية، ونمو الوطن القومي المطرد بحماية الحراب البريطانية ازدادت ثقة اليهود بالنفس، وتعاضمت مطامعهم في كل اتجاه وبرزت. وكان على رأس هذه المطالب مطالبهم برئاسة بلدية القدس، بحجة أكثرتهم داخل حدود بلدية المدينة. بيد أن حدود البلدية هذه كانت من صنع بريطانيا، إذ أدخلت ضمنها المستعمرات اليهودية المستحدثة مهما ابتعدت عن بلدة القدس القديمة، واستثنت منها القرى العربية مهما اقتربت^(٢٣). ثم إن نسبة عالية من مهاجري اليهود الأوروبيين في القدس - بلغت الربع - لم تكن من حائزي الجنسية الفلسطينية^(٢٤)، لذلك أجاب

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٨ - ٣٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥ وما بعدها.

(٢٣) خليل التفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧م، ص ١٢٣ - ١٣٤.

(٢٤) جرى أول انتخاب لمجلس بلدية القدس تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٧م، وبموجب القوانين السارية، ونظراً إلى أن الكثيرين من يهود القدس لم يرغبوا =

العرب الذين كانوا الأكثرية الساحقة في فلسطين بأنه إذا كان مبدأ الأكثرية سيطبق فليطبق على حكم البلاد كلها، وليس انتقائياً ضمن حدود بلدية القدس المصطنعة فحسب، وهو طبعاً ما رفضه اليهود. وهكذا بقيت إدارة بلدية القدس في أزمة مستديمة، وخصوصاً منذ أواسط الثلاثينات إلى أن انهارت كلياً سنة ١٩٤٤م، إثر وفاة آخر رئيس عربي للبلدية، وتعيين موظف بريطاني محله بسبب شدة الصراع في شأن خلفه^(٢٥).

تمزقت وحدة القدس خلال الانتداب البريطاني بتمزق وحدة البلاد بسبب الصهيونية، وتجزأت القدس ميدانياً وديموغرافياً إلى شطرين: أحدهما عربي (مسلم ومسيحي)، والآخر يهودي. وكانت الكثافة اليهودية محصورة في الجزء الشمالي الغربي من المدينة الجديدة خارج أسوار البلدة القديمة، وتجزأت كذلك باستفحال الصراع بشأن البلدية.

والجدير بالذكر أنه إثر مشروع لتقسيم فلسطين الذي اقترحه بريطانيا سنة ١٩٣٧م بعد اندلاع الثورة العربية الكبرى تقدمت

= في الحصول على الجنسية الفلسطينية، وحافظوا على جنسيات بلاد الأصل، فقد انعكس هذا الأمر على توزيع أعضاء مجلس البلدية على الشكل الآتي:

المسلمون (٥)

المسيحيون (٣)

اليهود (٥)

أي أن نسبة اليهود في أول مجلس بلدية للقدس كانت ١٢/٤. انظر:

F.H. Kisch, Palestine Diary (London: Victor Gollancz, 1938), p. 234.

وفي المدة ١٩٢٦-١٩٤٥م، بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ٨٤٥.٣٦٧ مهاجراً، حصل منهم على الجنسية الفلسطينية ٩١.٣٥٠ فقط، أي بنسبة ٨.٢٤٪. انظر:

Survey of Palestine (Jerusalem : Government Printer, 1946 : reprinted IPS, Washington D.C., 1991) , vol. I, pp. 185, 208.

(25) Ibid., vol. II, pp. 934, 935.

القيادة الصهيونية ذاتها بمشروع رسمي لتقسيم القدس إلى بلديتين: عربية ويهودية. وأبرز ما يميز هذا المشروع أن حدود البلدية اليهودية المقترحة اقتصرت على الأحياء ذات الكثافة اليهودية في الشطر الشمالي الغربي من المدينة الذي أشرنا إليه آنفاً، ولم تتضمن الحي اليهودي الصغير داخل البلدة القديمة، ولا حائط المبكى^(٢٦).

والعبرة في هذا المشروع أن حدود القدس اليهودية تنبسط وتقبض وفق موازين القوى الراهنة. ويكتسب المشروع أهمية خاصة نظراً إلى تشديد إسرائيل اللاحق على وحدة القدس ووجوب توحيدها.

معلوم أن قرار التقسيم سنة ١٩٤٧م نص على إقامة دولتين: يهودية وعربية شرط أن تستثنى القدس من كليهما. ونص القرار أيضاً على إقامة كيان منفصل للقدس تحت الوصاية الدولية الدائمة. ولولا استثناء القدس - وخصوصاً من الدولة اليهودية - لما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة التقسيم سنة ١٩٤٧م، ذلك بأن المجموعة الأمريكية اللاتينية التي كانت تشكل ثلث الأعضاء حينئذ وتتأثر بمشورة الفاتيكان وقفت موقف المناهض لتقسيم فلسطين دون هذا الاستثناء^(٢٧).

ومعلوم أيضاً أن الشعوب والحكومات العربية رفضت التقسيم سنة ١٩٤٧م، وكانت على حق في ذلك؛ لأن القرار أعطى اليهود دولة على أرض عربية، ولأن مساحة الدولة اليهودية المقترحة بلغت بجرة قلم ٥٥٪ من مجمل مساحة فلسطين، في حين لم تزد المساحة في ملكية اليهود سنة ١٩٤٧م عن ٧٪ من مساحة فلسطين.

(26) Ian S. Lustick, "Yerushalayim and Al Quds : Political Catechism and Political Realities," Journal of Palestine Studies, vol. Xxx, no. (Autumn 2000) , p. 9.

(27) Zeev Sharef, Three Days (London : W.H. Allen, 1962) , p. 111.

والشائع أن اليهود خلافاً للعرب وافقوا على قرار التقسيم. والواقع أن القيادة الصهيونية اليسارية وافقت على القرار لفظاً فقط لضمان إقرار الأمم المتحدة له. بيد أن موقف القيادة الصهيونية الفعلي كان يعد حدود الدولة اليهودية المقترحة الحد الأدنى المقبول، والمنطلق لإضافة أقصى ما تستطيع القوة العسكرية إضافته إليها من الأراضي الفلسطينية خارجها، وعلى رأسها القدس ومحيطها الريفي، أي الكيان المنفصل^(٢٨).

وكانت القدس تقع في قلب الدولة العربية المقترحة، وكانت تفصلها عن الدولة اليهودية الواقعة على الساحل عشرات القرى العربية القوية النشطة.

وعليه وضعت القيادة الصهيونية بعيد قرار التقسيم خطة هجومية كبرى سمّتها " الخطة دالت " - أي الخطة دال - لتنفيذ قرار التقسيم بقوة السلاح، وكان هدفها الإضافي الأول احتلال القرى المشار إليها تمهيداً لاحتلال القدس بكاملها. وبدئ بتنفيذ الهجوم العام على القدس في الأسبوع الأول من نيسان / أبريل ١٩٤٨م عبر سلسلة من العمليات المحكمة الترابط وذلك قبل دخول الجيوش العربية بستة أسابيع. وأدت هذه العمليات إلى سقوط ما سمي بالقدس الغربية بحلول ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨م، وهو يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان قيام إسرائيل^(٢٩).

شكلت القدس الغربية المحتلة ١٣, ٨٤٪ من مساحة بلدية القدس الانتدابية. وكانت تضم أهم المراكز التجارية، والأحياء السكنية العربية خارج البلدة القديمة، وكان يقطن هذه الأحياء ٢٥, ٠٠٠ مقدسي من المسيحيين والمسلمين العرب من أصحاب المهن الحرة

(٢٨) وليد الخالدي، " خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (١٩٤٧ - ١٩٩٧م) " (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨م)، ص ١١١ وما بعدها.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤١ وما بعدها.

والتجار وكبار الموظفين الذين شردوا جميعاً، واستولت إسرائيل على أملاكهم. ولم تتعد ملكية اليهود في القدس الغربية المحتلة ٣٠٪ (٣٠).

وهكذا فالذي بقي في أيدي العرب في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨م وسمي القدس الشرقية لم يتعد ١١, ٤٨ ٪ من مساحة بلدية القدس الانتدابية (٣١). ولم تتقد القدس الشرقية إلا بعد تدخل الجيش العربي الأردني في اللحظة الأخيرة (٣٢).

وهكذا فإن وجود إسرائيل في القدس الغربية يقوم على الاحتلال العسكري خرقاً للقانون الدولي، لكونه خرقاً لمشروع التقسيم وللكيان المنفصل الذي نص عليه المشروع، كما أن هذا الاحتلال يخضع قانوناً لاتفاقات لاهاي وجنيف الخاصة بالأراضي المحتلة من خلال الحرب.

سارعت إسرائيل طوال السنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٧م إلى نقل الأملاك العربية في القدس الغربية إلى أفراد وهيئات إسرائيلية، وأعلنت القدس الغربية عاصمة لها، وبنت على الأملاك المغتصبة أهم مؤسساتها الرسمية، ضاربة عرض الحائط بكل اتفاق أو قانون دولي، وهو ما يدفع معظم دول العالم إلى عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية إلى يومنا هذا.

تسوق إسرائيل حجتين رئيسيتين لتوضيح سبب احتلالها للقدس الشرقية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧م وتدابيرها فيها آنذاك أولاهما: أن الأردن إنما أطلق الرصاصة الأولى فكان البادئ، وثانيتهما: أن الأردن حال في المدة ١٩٤٩ - ١٩٦٧م دون وصول المصلين اليهود إلى حائط المبكى بدافع روح التعصب الإسلامي.

(30) Sami Hadawi, Jerusalem, Map with Statistics (New York : Palestine Arab Refugee Offices, 1951?).

(31) Ibid.

(٣٢) الخالدي، " خمسون عاماً.... "، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ وما بعدها.

أمّا أن الأردن أطلق الرصاصة الأولى فهذا القول يتناسى أن الأردن كان في حلف دفاعي مع مصر، وأن إسرائيل هي التي قامت بهجوم مفاجئ على مصر على غرار بيرل هاربر، فجر ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧م قبل أن يحرك الأردن ساكناً، وأن الأردن لم يتحرك إلا بعد أن كانت إسرائيل هي البادئة^(٣٣).

أمّا الوصول إلى حائط المبكى فمن الهراء القول: إنه وقع ضحية التعصب الإسلامي في ضوء ما أسلفنا، وإنما كان من جملة القضايا العالقة من تساقط حرب ١٩٤٨م، بما في ذلك تشريد ٦٠٪ من سكان فلسطين العرب، ورفض إسرائيل عودة اللاجئين التي أقرتها الأمم المتحدة واستيلاء إسرائيل على أملاكهم، وهدمها ٤٠٠ قرية فلسطينية ونيف، وتوزيعها لأراضيها على مستعمراتها^(٣٤).

أحدثت السيطرة العسكرية اليهودية عن طريق الفتح على الحرم الشريف وحائط المبكى أعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م وللمرة الأولى منذ أن هدم القائد الروماني تيطس هيكل هيرودوس الثالث سنة ٧٠ للميلاد، أحدثت هذه السيطرة زلزالاً عاطفياً في أعماق نفوس يهود العالم غمر يمين إسرائيل ويسارها على حد سواء، فكانت سكرة لم يصحوا منها إلى الآن.

وفور احتلال إسرائيل للقدس الشرقية أقامت عرضاً عسكرياً في باحة الحرم الشريف^(٣٥)، وأمام حائط المبكى، ورفع العلم

(٣٣) يذكر نائب رئيس بلدية القدس الإسرائيلي السابق، ميرون بنفنيستي، أن إسرائيل كانت أعدت خطة كاملة منذ سنة ١٩٦٣م لإنشاء حكومة عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، استعداداً ليوم آت. انظر:

M. Benvenisti, Jerusalem : The Torn City (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1976), p. 85.

(٣٤) انظر: وليد الخالدي "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨م وأسماء شهدائها" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م).

(35) Benvenisti, op.cit., p. 83.

الصهيوني على مسجد قبة الصخرة، ونفخ كبير حاخامات الجيش بالشوفرف عند الحائط^(٣٦) إيذاناً بالنصر، وأنذر سكان حي المغاربة أمام الحائط بمغادرة منازلهم خلال ساعات، ودكت الجرافات كل منزل فيه، وقضى بعض المسنين ودكت الجرافات كل منزل فيه، وقضى بعض المسنين تحت الأنقاض، وتحول وقف الأفضل ابن صلاح الدين ووقف أبي مدين التلمساني إلى باحة فسيحة ألحقت بحائط المبكى. وكان هذا رد إسرائيل على لجنة التحقيق الدولية التي جاءت إثر ثورة البراق، وإعلاناً لرفضها للستاتوكو العتيد الذي بقي قائماً منذ العهد العمرية.

ولبيان نشير إلى أن البلدة القديمة داخل الأسوار قلب القدس، وقصبة فلسطين حيث الحرم الشريف وكنيسة القيامة والبراق، تتألف من خمسة أجزاء، مجموع مساحتها أقل من كيلو متر مربع واحد، أي دون الـ ١٠٠٠ دونم، وهذه الأجزاء الخمسة هي: الحرم الشريف، والحي العربي الإسلامي، والحي العربي المسيحي، والحي الأرمني المستعرب، والحي اليهودي. وكان الحي اليهودي القديم قبل سنة ١٩٤٨م أصغر هذه الأحياء لا تتعدى مساحته خمسة دونمات، وتعود ملكيته في معظمها إلى أوقاف ذرية إسلامية، ويقطنه نحو ٢٠٠٠ من المستأجرين اليهود^(٣٧). بيد أن إسرائيل سارعت بعد الاحتلال إلى

(36) Ibid.

(37) Ibid., p. 239.

ويذكر بنفنيستي أن نسبة ملكية اليهود في "الحي اليهودي" لم تتعد ٢٠٪ انظر أيضاً:

Hadawi, op.cit.

إذ يذكر أن مساحة الملكية اليهودية في "الحي اليهودي" في البلدة القديمة في القدس الشرقية كانت دون خمسة دونمات، أي أقل من ٥٠٠ متر؛ انظر أيضاً: العارف، "المفصل..."، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٢، إذ يذكر أسماء العائلات المقدسية العربية التي كانت تملك "٩٠٪ من ذلك الحي اليهودي بحسب تقديره.

مصادرة الأملاك العربية المجاورة وضمها إلى الحي اليهودي، بحيث تضاعفت مساحته عشرين ضعفاً لتصبح ١١٦ دونماً^(٣٨) أقيمت عليها مبان جديدة يسكنها اليوم نحو ٤٠٠٠ إسرائيلي. ومع ذلك بقيت الأكثرية الساحقة داخل البلدة القديمة عربية إلى يومنا هذا، حيث يبلغ تعداد العرب فيها نحو ٣٤,٠٠٠ نسمة.

ما لبثت إسرائيل أن أنزلت العلم الصهيوني عن مسجد قبة الصخرة، وسمحت لإدارة الأوقاف الإسلامية بإدارة الحرم الشريف. ولكنها فرضت سيطرتها الأمنية على داخله وعلى أبوابه، وأباحت لنفسها الحفر من حوله، وأحياناً تحته، ومنحت اليهود حق الدخول والصلاة فيه. ولكنها ربطت ممارسة هذا الحق بأسباب أمنية يعود إليها تقديرها، وأبقت موضع السيادة عليه مضمراً، فكانت هذه معالم الستاتوكو الجديد الذي فرضته بقوة السلاح^(٣٩).

لا يسمح الوقت أو المجال لعرض كل ما قامت به إسرائيل في القدس الشرقية منذ سنة ١٩٦٧م من أعمال المصادرة، والهدم، والطرْد، والحفر، والاستيطان الجماعي، والإهمال، والتمييز، والتضييق، والضغط، والإرهاب المادي والمعنوي ضد السكان العرب.

(٣٨) يذكر بنفيستي أن مساحة الحي اليهودي " الجديد " المصادرة بلغت ١١٧ دونماً ونيفاً. انظر:

Benvenisti, op.cit., p. 229 .

(٣٩) انظر:

Uzi Benziman , Israeli Policy In East Jerusalem After Reunification, in Jole L. Kraemer, ed., Jerusalem Problems and Prospects (New York : Praeger, 1980) , o. 110 ff.

انظر أيضاً:

New YorkTimes, 18 August 1967 ; Fred Khouri, The Arab-Israeli Dilemma (Syracuse, New York : Syracuse University Press, 1968), p.119.

وسأقصر كلامي على ناحية واحدة هي استعمالها لأداتي التشريع والتخطيط (ZONING) لتحقيق أهدافها الإستراتيجية الكبرى في القدس الشرقية ومحيطها كله.

وقبل سقوطها سنة ١٩٦٧م بلغت مساحة بلدية القدس الشرقية ٦ كم^٢، كانت ملكية اليهود فيها العائدة إلى قبل سنة ١٩٤٨م لا تزيد عن ٢٪.

وسارعت إسرائيل إلى التشريع لما سمّته "بتوسيع" حدود بلدية القدس الإسرائيلية - أي القدس الغربية - حتى تضم ٧١ كم^٢ من الأراضي العربية الصرفة، انتزعتها من الضفة الغربية، وحرصت إسرائيل على إدخال أقل عدد ممكن من سكان هذه الأراضي من العرب ضمن الـ ٧١ كم^٢.

وكانت مساحة القدس الإسرائيلية الغربية حينذاك ٣٨ كم^٢، وهكذا بسحر ساحر قفزت مساحة بلدية القدس تحت السيطرة الإسرائيلية من ٣٨ كم^٢ إلى ١٠٩ كم^٢.

كيف استعملت إسرائيل أداة التنظيم المدني في القدس الشرقية؟

- أصدرت مراسيم بمصادرة ٢٥ كم^٢ من أصل الـ ٧١ كم^٢ لـ "المنفعة العامة"، أي للاستيطان اليهودي الجماعي، في ٨ مستعمرات جديدة، أسكنت فيها منذ سنة ١٩٦٧م ١٨٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي.

- أصدرت مراسيم صنفت فيها ٣٥ كم^٢ إضافياً من أصل الـ ٧١ كم^٢ إلى ثلاثة أصناف: "مفتوحة"، و "غير مخططة"، و "غير سكنية". وسمّيت المناطق الثلاث المناطق الخضراء. أمّا ميزتها الأساسية فهي أنه لا يسمح للعرب بالسكن أو البناء فيها.

- وهكذا بقي للعرب من أصل ٧١ كم^٢ من أملاكهم، ٧,٥ كم^٢ للسكن والبناء. ولكن بما أن هذه المساحة كانت أصلاً مكتظة فإن المساحة

- المتاحة للسكن والبناء هي جزء ضئيل من الـ ٧,٥ كم^٢ (٤٠). وحتى ضمن الـ ٧,٥ كم^٢:
- لا يسمح للعرب ببناء أكثر من طبقتين، ويسمح لليهود ببناء ٨ طبقات.
 - يمنح العرب معدل ١٥٠ رخصة بناء سنوياً، ويمنح اليهود معدل ٣٠٠٠ رخصة بناء سنوياً.
 - يجوز لليهود أن يحصلوا على القروض والمنح الحكومية، ولا يجوز ذلك للعرب (٤١).
- وخطت إسرائيل مواقع المستعمرات الثماني المستحدثة والمناطق الخضر وقامت بتوزيعها جميعاً، بحيث تتداخل مع الأحياء العربية وتفصلها عن بعضها الآخر، وتعزلها عن محيطها في الضفة الغربية.
- وإحكاماً لعزل سكان القدس الشرقية العرب الذين يعدون اليوم نحو ١٨٠,٠٠٠ نسمة عن الضفة الغربية وعن العالم، أحاطت إسرائيل بلدية القدس الشرقية الموسعة بطوقين من كتل المستعمرات المستحدثة على أراض إضافية منهوبة من أراضي الضفة الغربية.
 - يضم الطوق الأول وهو ما تسميه إسرائيل القدس الكبرى (Greater Jerusalem) ٣٣٠ كم^٢، ويضم الطوق الثاني - وهو ما تسميه إسرائيل حاضرة القدس (Metropolitan Jerusalem)

(٤٠) انظر لكل ما سبق أعلاه في هذا الجزء من الدراسة:

Sarah Kaminker, Building Restriction in Ewast Jerusalem, Journal of Palestine Studies, vo. XXVI, no. 4 (Summer 1997), pp. 5-16.

(41) Ibid.

٦٦٥ كم^٢ (٤٢). ويسكن كتل المستعمرات في الطوقين نحو ٦٠,٠٠٠ إسرائيلي.

وترتبط كتل المستعمرات هذه بعضها ببعض وبالقدس عن طريق الطرق الالتفافية المحظور استعمالها على غير اليهود والتي شقت أيضاً في أراضٍ منهوبة.

من أخطر مظاهر سكرة انتصار إسرائيل على الجيوش العربية خلال ساعات معدودة سنة ١٩٦٧م بالنسبة إلى القدس بروز منظمات أصولية دينية تطمح إلى نزع الحرم الشريف من يد الإسلام، وهدم مسجدي قبة الصخرة والأقصى وإحلال الهيكل محلها (٤٣). ونددت هذه المنظمات حتى بالاستاتوكو الجديد الذي فرضته إسرائيل على الحرم لسماحه لإدارة الأوقاف الإسلامية بإدارته، وطالبت برفع يد هذه الإدارة معلنة أن لا معنى لقدس يهودية موحدة عاصمة أبدية لإسرائيل تبقى على إدارة إسلامية للحرم.

لم تكن هذه الأفكار من بنت الساعة، ولكنها طفت إلى السطح بعد سنة ١٩٦٧م، كما طفت قبلها الطموحات بالنسبة إلى حائط المبكى بعيد وعد بلفور وقيام الانتداب البريطاني.

لا تمثل هذه الآراء الموقف الرسمي لكبيري الحاخامات الأشكنازي والسفاردي المعينين من قبل الحكومة، ذلك بأن موقفهما يستند إلى فتوى يهودية قديمة تحرم على اليهود الصلاة حتى دخول الحرم خشية الدوس على قدس أقداس هيكل سليمان المعتقد وجوده في مكان مجهول تحت باحة الحرم.

(42) Jan de Jong, Greater Jerusalem : A Special Repotr (Foundation for Middle East Peace, Washington D.C., 1997).

(٤٣) بشأن أفضل مرجع لدراسة هذه التحركات وما يأتي في هذا الجزء من الدراسة، انظر:

Ian Lustick, For the Land and the Lord (New York : C council on Foreign Relations, 1988).

(43) Ibid., passim.

لم تكتف هذه المنظمات الأصولية بالكلام فقد أسست داخل البلدة القديمة، وفي جوار الحرم مراكز دينية عدة لدراسة طقوس الهيكل القديم استعداداً لما هو آت، كما أقامت تحالفات ومؤسسات مشتركة مع فئات من غلاة اليمين المسيحي الأميركي، واكتشف حراس الحرم العرب، أو سلطات الأمن الإسرائيلية في المدة ١٩٧٨ - ١٩٨٤م محاولات عدة اشترك فيها جنود وضباط من الاحتياط من الخبراء بالمتفجرات لنسف مسجدي الصخرة والأقصى. وكان لأعضاء " غوش إيمونيم " الاستيطانية إسهام كبير فيها، وتهافت المحامون المنتمون إلى الليكود للدفاع عن المعتقلين، ولعب الليكود ورقة ما سمي حقوق اليهود في الحرم، (وكلنا يذكر واقعة النفق)^(٤٤). وأهدى نتنياهو وهو رئيس للحكومة شخصية دينية زائرة نموذجاً من الفضة لباحة الحرم يتوسطها هيكل سليمان، ولم يتوان براك نفسه في دخول الحلبة ذاتها بشاهد سماحه لشارون بزيارته الأخيرة بحراسة كتيتتين من قوى الأمن. وثمة حركة قوية بين حاخامات مستعمرات الضفة والقطاع بالتعاون مع حاخامين من إسرائيل على رأسهم حاخام منطقة حيفا شيعار هاكوهين للمطالبة بإلغاء الفتوى القديمة التي تحرم الصلاة في الحرم، وللسماع ببناء كنيس في باحة الحرم. ولقد ألفت في آب/ أغسطس الماضي لجنة من الحاخامية الكبرى للبحث في هذا الأمر^(٤٥).

أدرجت إسرائيل جميع أعمالها في القدس الشرقية منذ سنة ١٩٦٧م تحت شعار " توحيد " أو " إعادة توحيد " القدس، وجعلت من هذا الشعار رمزاً مقدساً منزهاً عن كل تشكيك، أو طعن، فأصبح درعها وذريعته في دبلوماسيتها العالمية^(٤٦).

(٤٥) " الحياة "، ٨/٨/٢٠٠٠م.

(46) Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy (New Haven, 1975), p. 47 ff.

عبأت إسرائيل المؤتمر الصهيوني لدعم شعارها هذا ونشره، وخصوصاً في الولايات المتحدة. والمؤتمر هو أعلى هيئة صهيونية سياسية عالمية: ثلث أعضائه من الإسرائيليين، وأقل قليلاً من الثلث من اليهود الأميركيين، والباقي من سائر أقطار العالم. وتبنى المؤتمر في جميع الدورات التي عقدها في القدس منذ سنة ١٩٦٧م مبدأ "توحيد" و "إعادة توحيد" القدس، وأيد بشدة كل ما قامت به إسرائيل من تدابير في القدس الشرقية تحت هذا الشعار. واحتفل المؤتمر سنة ١٩٩٢م بمرور ٢٥ عاماً على تحرير المدينة، واحتفل سنة ١٩٩٥م بمرور ٣٠٠٠ عام على تأسيس مدينة داود عليه السلام^(٤٧)، علماً بأن مدينة داود وسليمان - عليهما السلام - لم يتعد حجمها - في أزهى عصورها - كيلو متراً مربعاً واحداً لا ثاني له، قياساً بـ ٦٦٥ كم^٢ من أراضي الضفة الغربية التي أدخلتها إسرائيل ضمن حدود حاضرة القدس (Metropolitan) الموحدة^(٤٨).

لم تنطل حملة إسرائيل على المجتمع الدولي، فقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومجلس الوصاية،

(٤٧) انظر:

- Resolutions of 27 th Zionist Congress, June 9-19, 1968 (Jerusalem, 1968), pp. 49-57
- Resolutions of 28 th Zionist Congress, January 18-28, 1972 (Jerusalem, 1972), pp. 59- 65
- Resolutions of 29 th Zionist Congress, February 20- March 1, 1978 (Jerusalem, 1978), pp. 78- 86
- Resolutions of 30 th Zionist Congress, 7- 16 December 1982 (Jerusalem, 1983), p. 91 ff.
- Resolutions of 31 st Zionist Congress, 6-10 December 1987 (Jerusalem, 1988).
- Resolutions of 32 nd Zionist Congress 26-30 July 1992 (Jerusalem, 1992).

(48) Dan Bahat with Chaim T. Rubinstein, The Illustrated Atlas of Jerusalem (New York : Simon & Schuster, 1989) , p. 30 .

واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة حقوق الإنسان ما يزيد عن مئة قرار بشأن القدس، جميعها يشجب تدابير إسرائيل في القدس بأنواعها منذ سنة ١٩٦٧م، ويستنكرها ويطالب بإلغائها، أو يعدها ملغية، أو غير شرعية، أو مخالفة لقرارات الأمم المتحدة ذاتها، أو للقانون الدولي، أو لاتفاق لاهاي، أو للبند الرابع من اتفاقية جنيف. وكانت هذه القرارات جميعاً تُقرُّ بأكثرية ساحقة^(٤٩).

بيد أن إسرائيل لم تعر أي اهتمام لكل هذا. لماذا ؟ لأنها لا تسمع إلا للولايات المتحدة.

تلقت لجنة العلاقات العامة الأميركية - الإسرائيلية " إيباك " - رأس حربة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من المؤتمر الصهيوني - مهمة تعبئة الولايات المتحدة لتأييد توحيد القدس وفق المخطط الإسرائيلي، فماذا كانت سياسة الولايات المتحدة بالنسبة إلى القدس منذ سنة ١٩٦٧م ؟

وأكثر ما اتصفت به هذه السياسة بانفصام مزمّن: تعطيك من طرف لسانها التنفيذ قولاً، وتعطيك نقيضه من طرفه التشريعي، وحتى ما تتفوه به تنفيذاً يظل أسير الأقوال دون الأفعال.

وهكذا دأبت الإدارات المتعاقبة لغاية ولاية كلينتون على شجب تدابير إسرائيل أحادية الجانب في القدس الشرقية، واستنكرتها وعدتها ملغية، ومخالفة للقانون الدولي. وأكدت هذه الإدارات، وأعادت تأكيد انطباق البند الرابع من اتفاقية جنيف على القدس الشرقية^(٥٠)، الأمر الذي كررته من جديد للوفد الأردني -

(50) Walid Khalidi, The Ownership of the U.S. Embassy Site in Jerusalem (Washington D.C.: IPS, 2000), p. 47, App. VI.

يذكر الملحق المشار إليه جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تشجب تدابير إسرائيل في القدس، وخصوصاً منذ سنة ١٩٦٧م.

(٥٠) انظر:

Jody Boudreault and Yasser Salaam, US Official Statements: The Status of Jerusalem (Washington D.C. : IPS, 1992).

الفلسطيني عشية مؤتمر مدريد، في رسالة تطمينات خطية رسمية صرحت فيها بأنها لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، ولا بتوسيع إسرائيل لحدود بلديتها على حساب الضفة الغربية^(٥١).

لكن في حين كانت واشنطن تقول هذا الكلام كانت المعونة الأمريكية الرسمية لإسرائيل منذ سنة ١٩٦٧م تفيض عليها أيضاً مداراً؛ فبينما كان متوسط هذه المعونة خلال السنوات العشرين السابقة لسنة ١٩٦٧م ٦٤ مليون دولار سنوياً، أصبح المتوسط اليوم ٣ مليارات دولار ونيفاً سنوياً^(٥٢).

لكن في حين كانت واشنطن تقول هذا الكلام كانت المعونة الأمريكية الرسمية لإسرائيل منذ سنة ١٩٦٧م تفيض عليها أيضاً مداراً

ولقد بلغ مجموع المعونات الأمريكية الرسمية لإسرائيل منذ سنة ١٩٦٧م نحو ٩٠ مليار دولار، فإذا أضفنا إليها التبرعات اليهودية الأمريكية الخاصة المعفية من الضرائب، وبيع سندات إسرائيل والاستثمارات اقترب المجموع منذ سنة ١٩٦٧م إلى ١٥٠ مليار دولار، على أقل تقدير^(٥٣).

ويقول تقرير قسم الأبحاث التابع للكونغرس سنة ١٩٩٧م وبكل صراحة: "إن المال قابل للتسرب، ولا سبيل لمعرفة كيفية إنفاق إسرائيل للمعونات التي تتلقاها من الولايات المتحدة"^(٥٤).

(٥١) اطلع كاتب هذه الدراسة على رسالة التطمينات هذه (Letter of Assurance) بصفته مستشاراً للوفد الأردني - الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر مدريد.

(52) Congressional Research Service Brvice Brief, Israel : US Foreign Assistance 29 September 2000 (Washington D.C., 2000) , pp. 14- 15 .

(53) Ibid., summary.

(54) Ibid., Updated March 18, 1997 (Washington D.C., 1997), p 5 .

فهل نحن بعد هذا بحاجة إلى فلكيين يصيرون الأبراج العليا مرتبة حتى نتبين كيف يمول استيطان القدس والضفة والقطاع والجولان؟

بنت "إيباك" خطتها في الكونغرس منذ أواسط السبعينات على فكرة واحدة في غاية البساطة والدهاء، وثابتت على الضرب عليها بلا كلل أو ملل طالبت بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس الموحدة غير المجزأة.

كان أول حصاد "إيباك" توقيع اتفاقية أجّرت إسرائيل بموجبها الولايات المتحدة أرضاً في القدس الغربية، مساحتها ٢٣١,٠٠٠ م^٢، بإيجار قدره دولار واحد سنوياً، لمدة ٩٩ عاماً، لبناء "مرافق دبلوماسية" عليها. ووقع الرئيس ريغن الاتفاق في آخر يوم عمل من ولايته، في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩م، على الرغم من عرج ببطته^(٥٥).

ولقد اكتشفنا بعد تحريات دامت ستة أعوام، وامتدت إلى ثلاث قارات أن هذه الأرض من أملاك فلسطينيين مقدسين لاجئين، استولت عليها إسرائيل سنة ١٩٤٨م ضمن ما استولت عليه في حينه، وأنها تعود إلى ١٩ عائلة عربية: أربع منها مسيحية، و ١٥ مسلمة، وأن ثلث الأرض وقف إسلامي، وقفه الشيخ محمد الخليلي في القرن الثامن عشر الميلادي، وأن الورثة اليوم يعدون بالمئات بمن فيهم نحو ٩٠ من حاملي الجنسية الأمريكية. وقد كلفنا مكتب محاماة كبيراً في واشنطن بإبلاغ وزيرة الخارجية أولبرايت هذه الحقائق باسم الورثة الأميركيين، وأن لا حق لإسرائيل في إيجارها، ولا حق للولايات المتحدة في استئجارها. ولقد باشرنا فعلاً بمقاضاة الحكومة

(55) Khalidi, op. cit., App. I, p. 27.

يتضمن الملحق المشار إليه نص الإيجار الموقع في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩م في القدس من قبل كل من ممثل حكومة إسرائيل وسفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل.

الأمريكية في المحاكم الأمريكية على هذا الأساس^(٥٦).

وجاء يوم النصر لـ " إيباك " في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥م عندما أقر الكونغرس القانون العام رقم ٤٥ - ١٠٤، الذي يقضي بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس الموحدة غير المجزأة بتاريخ أقصاه ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩م^(٥٧).

وفي حال عدم نقل السفارة في هذا الموعد - وهو ما حدث - ينص القانون على معاقبة وزارة الخارجية الأميركية على تقصيرها، ويحدد العقوبة ابتداء من العام المالي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م، بخفض ٥٠ ٪ من الميزانية السنوية المخصصة لسكن البعثات الدبلوماسية الأمريكية، ولصيانة سفارات الولايات المتحدة في العالم قاطبة. وينص القانون على الاستمرار في عقوبة وزارة الخارجية إلى أن تفتح السفارة في القدس^(٥٨).

وفي الوقت نفسه يخول القانون (٤٥ - ١٠٤) رئيس الجمهورية تعليق العقوبة على وزارة الخارجية لمدة طولها ستة أشهر إذا استدعت أسباب المصلحة الأمنية القومية ذلك^(٥٩). فهل سمعتم عن برلمان آخر في التاريخ السياسي أو التشريعي يعاقب دولته لمصلحة دولة أخرى؟! الواقع أن كلاً من وزارة الخارجية ووزارة العدل الأمريكية أعلنت عدم دستورية القانون العام (٤٥ - ١٠٤) بسبب تعديده على صلاحيات الرئيس في السياسة الخارجية^(٦٠). ومع ذلك أقر القانون، وأصبح

(56) Ibid., p. 9ff.

(57) Ibid., App. III, 73.

ويتضمن الملحق المشار إليه نص القانون العام (٤٥ - ١٠٤).

(58) Ibid.

(59) Ibid.

(60) Ibid., App. IV, pp. 40- 41 .

ويتضمن الملحق المشار إليه نص رسالة وزير الخارجية وارن كريستوفر، بتاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٥م بهذا المعنى، وهي موجهة إلى السناتور بوب دول، زعيم الأغلبية الجمهوري في الكونغرس.

جزءاً لا يتجزأ من التشريع الأمريكي، وسيفاً مسلطاً على مصير القدس.

لعل أصفق ما في القانون ما ورد في ديباجته، فهي تحيي القدس الموحدة غير المجزأة عاصمة لإسرائيل، وتستتكر منع الوصول إلى

حائط المبكى ما بين سنة ١٩٤٩م

وسنة ١٩٦٧م، وتثني على تدبير

إسرائيل في القدس منذ سنة

١٩٦٧م، وتمتدح رعاية إسرائيل

واحترامها لحقوق الجميع في المدينة،

وتحتفل بالذكرى الثامنة والعشرين لتوحيد القدس، وتشيد بالذكرى لـ

٣٠٠٠ لتأسيس مدينة داود عليه السلام^(٦١).

أمّا ما هو أكثر صفاقة حتى من هذا وذاك فقول الديباجة

تفسيراً للقانون: " ما فتئت القدس منذ ٣٠٠٠ عام المركز الروحي

لليهودية، وهي تعد مقدسة أيضاً من قبل أعضاء ديانات أخرى "، كذا

دون حتى تسمية هذه الديانات^(٦٢).

ويقيننا أن ثمة مجالاً رحباً للطعن في دستورية هذا القانون في

المحاكم الأمريكية لأسباب غير التي ساقتها وزارت الخارجية والعدل

الأمريكيّتان، ذلك بأن مسوغاته تستند بوضوح إلى أسباب دينية لا

يقرها الدستور الأمريكي.

درجت إدارة كلينتون منذ تسلمها الحكم سنة ١٩٩٣م على شرح

سياستها تجاه القدس بالقول: إن الأمر إنما يعود إلى المفاوضات

المباشرة في شأن قضايا المرحلة النهائية بين الطرفين، وإن دور

واشنطن ما هو إلا دور الميسّر (facilitator)، أو الوسيط النزيه^(٦٣).

(61) Ibid., App. III, p. 37.

(62) Ibid.

(٦٣) بشأن تصريح للرئيس كلينتون بهذا المعنى بتاريخ ١٦ آذار / مارس، انظر:

Congressional Research Service Brief, Jerusalem 9 September 1994

(Washington D.C., 1994), p. 16.

حبذا لو كان دور واشنطن في عهد كلينتون، أو أسلافه، أو أخلافه هو دور الوسيط النزيه.

وقد ظهرت مؤشرات انحياز كلينتون مبكراً تحت غطاء تحويل الأمر إلى المفاوضات بين الطرفين، وذلك قبل قمة كامب ديفيد بأعوام. أمّا أهم هذه المؤشرات فكانت أولاً: صمت إدارته المدوي عن انطباق اتفاقية جنيف على القدس الشرقية، وهو ما التزمه جميع أسلافه من الرؤساء. ثانياً: ممارسة إدارته لحق النقض لأي قرار شاجب لسياسة إسرائيل في القدس وخارجها أكثر مما كان يمارسه أسلافه آنذاك. ثالثاً: مطالبة سفيرته في الأمم المتحدة السيدة أولبرايت بإسقاط القرارات الخاصة بالقدس واللاجئين. رابعاً: إحجام كلينتون نفسه - بصفته الرئيس المخول - عن استعمال حق النقض ضد القانون (٤٥ - ١٠٤) الخاص بنقل السفارة^(٦٤).

(٦٤) فيما يأتي بعض ما قامت به الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس كلينتون.

- في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٤م امتنعت من التصويت على قرار لمجلس الأمن يؤيد انطباق البند الرابع من اتفاقية جنيف على القدس.
- في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٥م مارست حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن ينتقد امتلاك إسرائيل لأراض عربية من أجل الاستيطان اليهودي في القدس.
- في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦م امتنعت عن التصويت على قرار لمجلس الأمن ينتقد إسرائيل لقيامها بفتح نفق في موازة الحائط الغربي للحرم الشريف.
- في ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧م مارست حق النقض ضد قرار يشجب مصادرة إسرائيل جبل أبي غنيم من أجل الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية.
- في ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٧م صوتت ضد قرار للجمعية العامة يشجب مصادرة أراض جبل أبي غنيم.
- في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧م، مارست حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان اليهودي في جبل أبو غنيم.
- في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٧م، صوتت ضد قرار للجمعية العامة ينتقد أعمال إسرائيل غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة.
- في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٧م صوتت ضد قرار للجمعية العامة ينتقد أعمال إسرائيل الاستيطانية، وهكذا... أمّا مسك الختام، فكان امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار لمجلس الأمن يشجب زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف التي بسببها اندلعت ثورة الأقصى، وذلك في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠م.

- لنستذكر بسرعة أهم الأرقام والحقائق الخاصة بالقدس:
- القدس الغربية احتلت بقوة السلاح، ووسّعت غرباً على حساب أراض عربية صرفة، ولا تتعدى ملكية اليهود فيها ١٥٪.
 - القدس الشرقية احتلت بقوة السلاح، ووسّعت شرقاً على حساب أراضي الضفة الغربية، ولا تتعدى الملكية اليهودية فيها ٢٪.
 - المساحة المتبقية في أيدينا من ٧١ كم^٢ من بلدية القدس الشرقية الموسعة لا تزيد عن ٧,٥ كم^٢، والباقي مستعمرات ومناطق خضراء تتداخل بين الأحياء العربية.
 - المدينة القديمة بأسرها لا تزيد عن كيلو متر مربع واحد، والحيّان العربيّان فيها - الإسلامي والمسيحي - لا تزيد مساحتهما على ٠,٥ كم^٢.
 - يحيط بالقدس الشرقية طوقان من كتل المستعمرات: طوق القدس الكبرى ويضم ٣٣٠ كم^٢ من أراضي الضفة، وطوق حاضرة القدس ويضم ٦٦٥ كم^٢ من أراضي الضفة، وهذه الأراضي بمثابة احتياط ضخم للتوسع الاستيطاني المستقبلي حول القدس.

ما الذي تكرمت به قمة كامب ديفيد بالنسبة إلى القدس؟^(٦٥)

اقترح براك وكلينتون إمّا السيادة وإمّا الحكم الذاتي على الحيين العربيين - الإسلامي والمسيحي - داخل البلدة القديمة (أي على ٠,٥ كم^٢)، وعلى بعض الأحياء العربية خارج الأسوار في القدس الشرقية من مجموع ٧,٥ كم^٢ من مجموع ٧١ كم^٢

(٦٥) انظر: حديث محمود عباس (أبي مازن) في "الحياة الجديدة"، ١٩/٨/٢٠٠٠م

انظر أيضاً: أكرم هنية (الذي حضر محادثات كامب ديفيد)، "أوراق كامب

دافيد" (رام الله، ٢٠٠٠م).

فماذا تكون الحصيلة ؟

الحصيلة تكون قدساً عربية صغيرة مبعثرة محاصرة، ناقصة السيادة غير قابلة للنمو، غير متصلة بمطارها (قلندية) أو بمحيطها، أو بعالمها الخارجي بحيث لا تستطيع أن تكون الكيان الحي المتماسك النابض النامي، والربط بين جبل نابلس شمالاً وبين جبل الخليل جنوباً، الواجب وجوده عاصمة لما تبقى من فلسطين. ومع ذلك طلب كلينتون وبراك مقابلاً، وأي مقابل !

طالباً في المقابل بالتخلي عن جميع الحقوق العربية في القدس الغربية المحتلة انتهاكاً للقانون الدولي، والموسعة غرباً على حساب أراض عربية إضافية مسروقة، بحيث لا تبلغ ملكية اليهود فيها ١٥٪، وطالبا بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها.

طالباً بالتخلي عن الحقوق العربية في الأراضي التي بنيت عليها المستعمرات المستحدثة الثمان داخل بلدية القدس الشرقية الموسعة، وبالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها.

طالباً بالتخلي عن الحقوق العربية في المناطق الخضر داخل بلدية القدس الشرقية الموسعة، وبالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها.

طالباً بالتخلي عن الحقوق العربية في أراضي كتل المستعمرات التي أنشئت داخل طوقي القدس الكبرى وحاضرة القدس، وبالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها.

طالباً بضم كتل المستعمرات في هذين الطوقين إلى حدود بلدية القدس اليهودية.

طالباً بتوحيد جميع ما ذكرنا في عاصمة يهودية أبدية موحدة غير مجزأة.

بكلمة في مقابل غيتو عربي هزيل أشلّ تنتصب قدس يهودية جبارة، قادرة على استيعاب مئات الآلاف من المستوطنين الإضافيين في قلب الضفة إذ تحول دون قيام كيان فلسطيني ذي معنى أو قدرة على الحياة؛ وهو الهدف الإستراتيجي الحقيقي للقدس اليهودية الموحدة غير المجزأة الجبارة.

والجدير بالذكر أن كلاً من واشنطن وتل أبيب تحاول التمويه على الخطورة الجيوستراتيجية القصوى للمناطق المحيطة بالقدس (وهي المعنية في صيغ التبادل العدة) بالإشارة إليها على أنها لا تزيد على ٥ - ١٠ ٪ من أراضي الضفة.

بمعنى آخر: عندما نتكلم عن القدس فنحن نتكلم في صميم قابلية الدولة الفلسطينية للحياة إلى تميز القدس روحياً وتراثياً، عربياً وإسلامياً ومسيحياً.

أما الصدمة الثانية في كامب ديفيد - ٢ فإنه ولأول مرة منذ بدء الصراع العربي الصهيوني منذ ١٠٠ عام تطالب أعلى قيادة رسمية صهيونية - على رؤوس الأشهاد - بالسيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف، ويجري هذا بالتنسيق مع الطرف الأمريكي، وفي رحاب أمريكية، وبحضور الرئيس الأمريكي وتفهمه.

لو أردنا تبليان الأسس التي قامت عليها صيغة براك - كلينتون للقدس لاتضح أنها كما يأتي:

أولاً: قدس موحدة توحيداً زائفاً بالقوة العسكرية والمفهوم الإسرائيلي.

ثانياً: تجاهل للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

ثالثاً: وضع مميز للديانة اليهودية على حساب الإسلام والمسيحية.

رابعاً: أحقية للرواية الصهيونية لأحداث ١٩٤٨م و ١٩٦٧م.

خامساً: أحقية للادعاءات والمطالب والحقوق الإسرائيلية.

سادساً: شرعية للتدابير والتشريعات الإسلامية منذ سنتي ١٩٤٨م و١٩٦٧م، وحصانتها ضد أي طعن أو استئناف.
 سابعاً: تجاهل للحقوق العربية العينية والسياسية والتراثية.
 ثامناً: إلغاء لأي مسؤولية معنوية أو قانونية إسرائيلية.
 تاسعاً: تفهم للمطالبة بالسيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف.
 بكلمة: قدس غالب ومغلوب، قاهر ومقهور، سالب ومسلوب، حاكم ومحكوم.

فهل من عاقل حقاً يؤمن بأن صيغة كهذه تليق بما ترمز إليه القدس، أو تكفل بحل مستساغ، أو تنهي صراع قرن من السنين، أو تفتح أبواب العالمين العربي والإسلامي لإسرائيل؟

ومع ذلك عد كلينتون هذه الصيغة قمة التنازل والسخاء

والتضحية الإسرائيلية، وأعلى ما يمكن أن تطلبه واشنطن من تل أبيب، وأن رفض أبي عمار لها إنما يدل على تعنت وسلبية تستوجبان العقاب عن طريق مراجعة شاملة لموقف واشنطن بما في ذلك نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس.

ولعل وجه الخطورة الأكبر بالنسبة إلى مستقبل القدس - في هذا الموقف الأميركي الذي تجلى في كامب ديفيد - أنه ينطوي على تخل شبه كلي عن سابق تعهدات الإدارة، ونكث لسالف عهودها وتطميناتها. كما أنه يكشف عن التقاء بين الإدارة والكونغرس لأول مرة منذ سنة ١٩٤٨م على أرضية مشتركة تجاه القدس الموحدة إسرائيلياً، وهو التقاء يلغي دور الضابط الذي مارسه الإدارة على شطحات الكونغرس وانحيازه غير المشروط إلى إسرائيل.

سيداتني وسادتي، سأقف عند هذا الحد شاكراً لكم عظيم
الشكر حضوركم وإنصاتكم الكريمين، وسأنهي كلمتي بأبيات
لشاعرين، أولهما علي محمود طه إذ يقول:

بني العروبة دارَ الدهرُ واختلفت
عليكُم غَيْرُ شَتَى وآراءُ
شدُّوا على العروة الوثقى سواعدكم
لا يصدعنكُم بالخلف مشاءُ
لم تنأ بغدادُ عن مصر ولا بعُدت
لبنانُ والمسجدُ الأقصى وشهباءُ
أي التخوم تنادت بين أربعها
لها من الروح تقريبٌ وإدناءُ

أما الشاعر الثاني فهو أمير الشعراء أحمد شوقي الذي خاطب
الجنرال ألنبي عند فتحه القدس سنة ١٩١٧م بأبيات يصلح أن
نوجهها باسمكم ومن على هذا المنبر إلى الهيئتين التنفيذيتين
والتشريعية الأمريكيتين المقبلتين:

يا فاتحَ القدس خلِ السيفَ ناحيةً
ليس الصليبُ حديداً كان بل خشباً
إذا نظرتَ إلى أين انتهت يدهُ
وكيف جاوزَ في سلطانه القطباً
علمتَ أن وراءَ الضعفِ مقدرة
وأن للحقِ لا للقوةِ الغلباً